

امر

صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٢) المعدلة من قانون محكمة امن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩
بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة الأردنية بكتابه رقم ع م ١٢/١٢/٣٦٧١ تاريخ ١١/٣/١٩٦٣
أمر بتعيين المقدم محمد خلف العمري رئيساً لمحكمة امن الدولة - الضفة الغربية بدلا من العقيد فايز ايوب .
١٩٦٣/٤/٣٠
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

امر دفاع رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩
بناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني / التموين والاستيراد والتصدير أمر بتسديد المسدة المعينة في امر
الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ لاتهاء مفعول رخص استيراد القمح حتى غاية ١٩٦٣/٥/٣١ .
١٩٦٣/٤/٣٠
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

امر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني
استنادا الى الصلاحية المخولة الي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ .
أقر الغاء امر الدفاع الصادر عني بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١ والمتعلق بمنع استيراد الاحذية وذلك
اعتبارا من ١٩٦٣/٤/٢٩ .

وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب

تصحيح اخطاء مطبعية

- ١ - وقع خطأ مطبعي في البند الثالث من الاتفاقية الخاصة ببناء المعهد الصناعي المنشور في العدد ١٩٧٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٣ وذلك ان رقم ٢٥٥ المذكور في السطر الرابع تحت بند ثالثا صفحة ٢٨٩ طبع خطأ بدلا من الرقم الصحيح ٢٢٥ المذكور في النص الاصلي للاتفاقية .
- ٢ - ورد خطأ في الفقرة (٥) من المادة (٢) من النظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ المنشور في الصحيفة ٤٨٤ من العدد ١٦٨٠ من الجريدة الرسمية الاشارة الى البنود ١ و ٢ و ٣ والصواب (البنود ١ ، ب ، ج ، د) على التوالي .
- ٣ - ذكر خطأ في الصحيفة ٤٥٩ من عدد الجريدة الرسمية ١٦٨٠ الصادر بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٦٣ رقم البند ٤/٧٣ د والصواب ٤/٧٣ د/٤٠/٧٣ .

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الجمعة ٢ محرم سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٤ ايار سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٨٤

الفهرس

صفحة	
٥٣٩	ارادة ملكية بمنح الشارة لضباط الجيش العربي من رتبة ملازم ثان فما فوق
٥٤٠	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الاراضي
٥٤١	قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت
٥٤٢	نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة طولكرم
٥٤٥	نظام ارضية بلدية مادبا
٥٤٧	نظام ترخيص السلاخين ورسوم مسلخ بلدية صويلح
٥٥٠	نظام القبان لبلدية الطفيلة
٥٥٢	نظام رسوم الملاهي في اريحا المعدل
٥٥٣	نظام المساعدات والتأهيل
٥٥٦	نظام معالجة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الأردنية
٥٦٢	نظام المكافآت والتعويض لاعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية
٥٦٤	نظام مؤسسة الاقراض الزراعي

قانون الميراث في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٣٧) من الدستور
نأمر بما يلي :-

يلغى ما جاء في الفقرة (٤) المضافة الى الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٤٣/٧/٣ بموجب الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٥٠/١/٥ ويستعاض عنه بما يلي :-

(٤) تمنح هذه الشارة ايضا لضباط الجيش العربي الاردني من رتبة ملازم ثاني فما فوق ممن قضوا في خدمة الجيش العربي عشرين سنة او اكثر بمختلف الرتب سواء اكانت هذه الخدمة متصلة ام غير متصلة ولم تنزل رتبهم او توقع عليهم اية عقوبة بعد ادانهم بجنابة او جنحة شائنة من قبل المحاكم العسكرية او التأديبية او المحاكم المدنية .

١٩٦٣/٤/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الدفاع
حسين بن ناصر

قانون الميراث في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٨

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المبررات واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقد .

قانون رقم « ١٥ » لسنة ١٩٦٣

قانون موقت معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسي هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من ١/٤/١٩٦٢ .

المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصلي المتعلق بتعريف لفظة الارض ويستعاض عنه بالنص التالي . - تعني لفظة (الارض او الاراضي) لاغراض هذا القانون الارض او الاراضي السقي والابنية القائمة عليها وكل شي آخر ثابت فيها باستثناء الابنية الصناعية .

المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول التالي . -

الجدول

صنف الارض	الوصف	قصة الضريبة فلس دينار	عن كل دونم او جزء منه
١	الاراضي المغروسة موزا	٥٠٠	١
٢	الاراضي المغروسة حمضيات	٦٠٠	٠
٣	الاراضي المغروسة فواكه اخرى	٣٠٠	٠
٤	اراضي السقي من الدرجة الاولى	١٠٠	٠
٥	اراضي السقي من الدرجة الثانية	٥٠	٠

١٩٦٣/٥/٨

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير المالية
حسن الكايد

وزير المالية
عبد اللطيف العنقاوي

هكذا من المأهول

نموذج المرسوم الملكي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣

قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق هذا القانون على كافة البضائع والمواد المعدة للاستهلاك والاستعمال في اية صناعة او اية غرض اخر والتي يتم انتاجها او صنعها كليا او جزئيا في المملكة الاردنية الهاشمية من عناصر محلية او مستوردة ، سواء غلظ تلك العناصر او مزجها او تجميعها او تركيبها او باية وسيلة او صورة اخرى تجعل اية بضاعة او مادة مهيئة ومعدة للاستهلاك والاستعمال ولو لم تكن مخلوطة او مزوجة او مجمعة او مركبة . ويشترط في ذلك كله ان لا تكون اية بضاعة او مادة ينطبق عليها هذا القانون خاضعة لرسم مماثل بموجب قانون او نظام آخر معمول به .

المادة ٣ - تخضع البضائع والمواد التي ينطبق عليها هذا القانون ارسوم المنتجات المحلية وفقاً للفئات والنسب التي تقرر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤ - أ - تعين فئات ونسب رسوم المنتجات المحلية على البضائع والمواد المشمولة باحكام هذا القانون بموجب انظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك تنشر في الجريدة الرسمية ، وتعادل تلك الفئات والنسب بالطريقة ذاتها كلما اقتضت الحاجة ذلك .

ب - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ، ان يصدر اية انظمة اخرى يراها لازمة لتنفيذ اي حكم آخر من احكام هذا القانون .

المادة ٥ - يعاقب على اية مخالفة لاحكام هذا القانون او اية انظمة صادرة بمقتضاه بالعقوبات التي تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك . ويجوز ان ينص في تلك الانظمة على تحويل الوزير الذي ترتبط به دائرة الجمارك صلاحية تسوية المخالفات التي لم تكتسب اجراماتها الدرجة القطعية ، وصرف المكافآت المكتسفة المخالفات او من يساعدونهم في ذلك .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٤/٢٧

أمين المراسلات

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب

وزير المالية
عبد اللطيف المنياوي

نموذج المرسوم الملكي رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٣

نظام ذبح الحيوانات

ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة طولكرم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة طولكرم لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .
تعني كلمة « حيوان » الخراف والماعز والبقر والجاموس والجمال .

وتعني كلمة « مسلخ » المكان الذي تعده بلدية طولكرم لذبح وسلخ الحيوانات ومعاينة وحفظ لحومها .

وتعني كلمة (البلدية) مجلس بلدية طولكرم او لجنة بلدية طولكرم .

وتعني عبارة (الطبيب البيطري) و (مفتش اللحوم) الموظف المعين من قبل البلدية لمعاينة الذبائح ولحومها ومراقبتها .

المادة ٣ - لا يجوز ذبح اي حيوان يراد استعمال لحمه للاكل خارج المسلخ الا في الحالات الاستثنائية فيقتضي على صاحبه ان يستحصل على اذن خطي من البلدية بعد ان يعين صاحب الحيوان تاريخ ومكان الذبح على ان يكون خاضعا للمعاينة والفحص كما هي الحالة في المسلخ .

المادة ٤ - لا يجوز ذبح حيوان او سلخ جلده الا من قبل الاشخاص المرخصين لمزاولة هذه المهنة .

المادة ٥ - أ - يستوفى عن كل رخصة لذبح الحيوانات وسلخها رسم سنوي قدره دينار واحد لكل سلاح ومساعد سلاح وعامل .

ب - يقتضي على حامل الرخصة حين وجوده في المسلخ ان يحمل لوحة مرققة صادرة عن المجلس البلدي وان يدفع ثمنها مائة وخمسين فلسا .

المادة ٦ - لا يجوز ذبح اي حيوان ضمن منطقة بلدية طولكرم قبل معاينته من قبل الطبيب البيطري او مفتش اللحوم .

المادة ٧ - لا يسمح لاحد بدخول المسلخ عند ذبح الحيوانات باستثناء المذكورين ادناه :-

أ - الطبيب البيطري او مفتش اللحوم .



ب- عمال المسلخ أو الأشخاص المرخصين أو الذين يخمّلون إذا خطأوا من البلدية .

ج - لا يسمح للأشخاص الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر بدخول المسلخ وقت الذبح .

المادة ٨ - لا يجوز عرض لحوم للبيع داخل مدينة طوكرم ما لم تكن مدموعة بنظام مسلخ البلدية إشعاراً بصلاحيته للاكل .

المادة ٩ - على الأشخاص الذين يقومون بذبّح الحيوانات وسلخ جلودها ونقلها وعلى مفتش اللحوم وموظفي المسلخ وعماله أن يراعوا شروط النظافة التامة أثناء وجودهم في المسلخ وعابهم أن يرتدوا الألبسة الخاصة .

٢ - يحظر فتح الذبائح وأجزائها بالقلم ويجب تفحصها بالالة الميكانيكية .

٣ - يحظر البصق على المسن عند شحذ سكاكين الذبح ، كما يحظر البصق على أرض المسلخ .

٤ - يجب تطهير أرض المسلخ وجدرانه وأفتيته بمحلول مادة اليزول أو أية مادة مماثلة .

المادة ١٠ - يؤتى بالحيوانات المراد ذبحها في المسلخ قبل (١٨) ساعة على الأقل من موعد ذبحها وتخفظ الحيوانات المعدة للذبح في حظائر خاصة في المسلخ .

المادة ١١ - يسمح للحيوانات المعدة للذبح بدخول المسلخ ، ويتنوع ما عداها من الحيوانات من دخولها .

المادة ١٢ - تجري عملية ذبح الحيوانات وسلخها ومعاينتها في الأمانة المعدة لهذه الغاية .

المادة ١٣ - ١ - تعين الذبائح بعد الذبح مباشرة وتخفظ لحومها واحشائها وبقيّة أجزائها بشكل يتيسر معه تمييزها ومعرفة ماهيتها ريثما يستكمل فحصها .

٢ - تجاز الذبائح وأجزاؤها التي توجد سالمة وصالحة للاكل وتدمع بنظام المسلخ إشعاراً بذلك أمال الذبائح التي يظهر مرضها بعد الفحص فتتلف فوراً بغضور صاحبها . أو من يمثلها بواسطة الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم .

٣ - لا يسمح لأي شخص بدخول محل معاينة اللحوم أثناء معاينة الذبائح إلا للموظفين المختصين .

٤ - يكون قرار مفتش اللحوم فيها إذا كانت الذبيحة أو أي جزء منها صالحاً للاكل قابلاً للاستئناف للطبيب البيطرة الذي يصدر القرار القطعي .

٥ - على مفتش اللحوم أن يصادر لحوم الحيوانات التي تذبّح خارج المسلخ دون تصريح فإذا كانت صالحة للاكل تسلم لحومها إلى المعاهد الخيرية ، وتحرق إذا كانت غير صالحة للاكل .

المادة ١٤ - لا يدفع أي تعويض عما يتلف من الذبائح واحشائها أو أجزائها أو ما يصادر منها .

المادة ١٥ - تحفظ جميع اللحوم في مخزن التبريد التابع للمسلخ ، إذا ما قرر الطبيب البيطري ذلك ، طوال المدة التي يراها مناسبة .

المادة ١٦ - لا يجوز نقل اللحوم من المسلخ إلا بواسطة السيارة التي أعدتها البلدية لهذه الغاية .

المادة ١٧ - يجوز نقل سقط الذبائح واحشائها وأطرافها وجلودها في عربات يد مبطنة بالزيتكو الأبيض من الداخل ومغطاة بغطاء محكم يوافق عليها الطبيب البيطري أو من يمثله .

المادة ١٨ - لا يسمح باخراج أية ذبيحة من المسلخ إلا بعد دمجها بنظام البلدية ، وبعد دفع الرسم القانوني عنها إلى الموظف المختص مقابل وصل بذلك .

المادة ١٩ - يحظر ادخال الحيوانات الملبوحة أو لحومها أو أجزائها (ما عدا اللحوم المبردة أو المعلبة) إلى منطقة البلدية ، وعلى أصحابها عرضها على الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم ، حال وصولها وقبل التصرف بها ، لمعاينتها ، فإذا كانت صالحة تحمّ إشعاراً بصلاحيته للاكل .

المادة ٢٠ - يحق للطبيب البيطري أو مفتش اللحوم الدخول إلى أي مكان للتفتيش على الذبائح وفحصها للتأكد من صلاحية لحومها للاستهلاك .

المادة ٢١ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٢٢ - يجوز للبلدية ، بناء على تقرير الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم ، أن تمنع أي شخص من الأشخاص المرخصين بذبّح الحيوانات أو سلخ جلودها ، أو مساعدتهم وعمالهم ، من مزاوله أعمالهم مدة لا تزيد على شهر وذلك في الحالات التالية : -

١ - إذا رفض ذلك الشخص أو أهمل القيام بأي عمل من الأعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى هذا النظام .

٢ - إذا عاق أو عرقل أو رفض إطاعة أمر أصدره الطبيب البيطري أو مفتش اللحوم .

٣ - إذا أصيب بمرض معد أو سار .

٤ - إذا سبب ضرراً بالمسلخ أو بأجهزته ، أو حاول ذلك ، أو كان سبب الخلق ، أو غلّا بالنظام .

٥ - يجوز للمجلس البلدي أن يلغي رخصة أي شخص مرخص لذبّح الحيوانات أو سلخ جلودها : أو أي مساعد له أو عامل لديه ، في حالة تكرار مخالفاته لأحكام هذا النظام ، أو إذا لم يبرأ من المرض المعدي أو الساري الذي أصيب به .

المادة ٢٣ - أ - تستوفي البلدية عن زراية الحيوانات ومعاينتها ونقل لحومها الرسوم المبينة أدناه .

رسم زراية ومعاينة رسم ذبح رسم نقل

فلس	فلس	فلس
٧٥	١٠٠	٥٠
١٠٠	٤٠٠	١٥٠
٧٥	٢٥٠	١٠٠
١٠٠	٥٠٠	٢٥٠

ب - تستوفي البلدية (٢٥٠) فلساً عن كل رأس من الحيوانات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه

المادة لدى اتلافه في مسلخ البلدية لعدم صلاحيته للذبح .

المادة ٢٤ - يلغى كل نظام سابق تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٦٣/٤/٢٧

الحسين طلال

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
.....	عاكف الفايز	صالح الخسالي	حسين بن ناصر
وزير	وزير المالية	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقام بأعمال قاضي القضاة
صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من الله على

نموذج المرسوم الملكي رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣

نظام ارصقة بلدية مادبا

صادر استنادا للمادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ارسقة بلدية مادبا لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشمل كلمة «الرصيف» ذلك الجزء من الشارع والذي يقع بين الحد الخارجي للشارع وحد القسم المخصص لسير السيارات والعربات ، او اى جزء خصصته البلدية كرصيف في اى شارع .

وتعني كلمة «شارع» كل طريق او ميدان او ممر مستعمل او درب نافذا او غير نافذ ، للجمهور حق استعماله والمرور فيه ، وتشمل كل طريق او ممر يوصل الى منزلين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه او لم يكن .

وتعني كلمة «المجلس» مجلس بلدية مادبا .

وتعني كلمة «الرئيس» رئيس مجلس بلدية مادبا .

المادة ٣ - اذا ظهر للمجلس ان اى رصيف او اى مجرى فيه معد لتصرف مياه الامطار والرش والتنظيفات ، قد اصبحت في حالة غير مرضية ، فيجوز للرئيس او لمن ينييه ان يطلب الى المالكين في ذلك الشارع ، كلهم او بعضهم القيام باية ترميمات يراها ضرورية لاعادة الرصيف او المجرى لحالته المرضية ، وذلك بموجب اشعار ينشر في احدى الصحف المحلية ، وعلى من يبلغ الاشعار ان يقوم بالعمل المطلوب منه ضمن المدة الضرورية لذلك ووفق المخططات والمواصفات الفنية الموضوعة من قبل الجهات المختصة .

المادة ٤ - اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الاعلان ، او اذا شرع فيه ثم توقف لمدة تجاوزت الاسبوعين ، او اذا كان العمل يسير ببطء بحيث يتعذر انجازه ضمن مدة معقولة او خلافا للمواصفات الفنية الواجب اتباعها ، فيحق للمجلس في اى من هذه الحالات ان يقوم بالعمل على نفقة الملاكين بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ٥ - يستوفي المجلس ما انتفقه على العدل المطلوب ، وفقا للمادة السابقة من المالكين ، وذلك بنسبة امتداد عقاراتهم على الرصيف وفي حالة تخلفهم عن الدفع ، يجرى تحصيل المبلغ بالطريقة التي تحصل بها البلدية الضرائب والرسوم . وللمجلس اعفاء المالكين من النفقات ، كلياً او جزئياً وذلك بعد الحصول على موافقة وزير الداخلية .

المادة ٦ - ١ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء رصيف او قسم منه متاخماً للملك ان يقدم طلباً الى الرئيس لمنحه الرخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توافرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها في انشائه .

ب - كل شخص يقوم بالعمل المنصوص عنه بالفقرة السابقة بدون رخصة ، او خلافا للتعليمات الواردة فيها . في حالة حصوله على الرخصة ، يعاقب بموجب المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

١٩٦٣/٤/٢٧

الحسين بطال

وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة والمواصلات	وزير الداخلية والزراعة	رئيس الوزراء
والعدلية	عاكف الفايز	صالح الخجالي	وزير الدفاع
حسن الكايد			حسين بن ناصر
وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
صالح يرقان	عبد اللطيف العنتاوي	والشؤون الاجتاعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
		امين الحسيني	رشاد الخطيب

هكذا من الله على

نظام ترخيص السلاح من الملكة لفرزونية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٣

نظام ترخيص السلاحين ورسوم مسلخ بلدية صويلح

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ترخيص السلاحين ورسوم مسلخ بلدية صويلح لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المعينة لها ادناه :

« المجلس » مجلس بلدية صويلح .

« اللجنة » الهيئة المكونة من الطبيب البيطري المعين من قبل وزير الزراعة ، والعضو المعين من المجلس .

« الرئيس » رئيس مجلس بلدية صويلح .

المادة ٣ - لا يجوز لأي كان مباشرة سلخ الذبائح في مسلخ بلدية صويلح ما لم يكن قد حصل على رخصة سلاخة من المجلس البلدي .

المادة ٤ - تمنح الرخصة لطلابها اذا توفرت فيه الشروط التالية :

أ - اذا كان عمره لا يقل عن (١٨) سنة ، و

ب - قد اثبت لياقته طبيباً ، و

ج - نجح في الاختبار العملي المنظم من اللجنة .

المادة ٥ - تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس مرة كل عام ، من اجل النظر بطلبات الترخيص واجراء الاختبار ويجب الاعلان عن الاختبار قبل موعده بأسبوعين على الأقل ، وذلك بنشره في احدى الجرائد المحلية والصاغة على باب المسلخ .

ولا اعتبار الطالب ناجحاً يجب ان لا تستغرق عملية السلخ معه اكثر من الوقت المعين لذلك من اللجنة وان يكون الجلد الناتج من عمله من الدرجة الاولى ، وفقاً لما هو مبين بالمادة الحادية عشر من هذا النظام .

المادة ٦ - يجب ان يقدم طلب الرخصة للمجلس قبل موعد الاختبار بمدة لا تقل عن ثلاثة ايام ، وان يلصق على طابع ايرادات بمبلغ ثلاثين فلساً ، وان يشتمل على اسم الطالب ولقبه وعمره ومهنته وجنسيته ومحل اقامته .

المادة ٧ - تصدر الرخصة مقابل رسم قدره دينار واحد ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ اصدارها .

المادة ٨ - أ - لا يسمح للعمال وساعدي السلاحين بدخول المسلخ والعمل فيه الا اذا ثبتت لياقتهم الطبية للعمل وبعد الحصول على رخصة من اللجنة .

ب - تصدر الرخصة لطلاب بعد حصوله على شهادة طبية من طبيب الصحة المركزي بخلوه من الامراض المعدية والسارية .

ج - يدفع رسم رخصة العامل او المساعد ، المشار اليه بالفقرة (أ) من هذه المادة ، مبلغ خمسية فاس . ويعمل بها لمدة سنة من تاريخ اصدارها .

المادة ٩ - لا يجوز لغير المسلخ المرخص ان يسلخ جلد الذبيح او ان ينزع اجزاء من النسيج الجلوي الملاصق للجلد .

المادة ١٠ - تبين الجاود وتصنف بعد عملية السلخ من قبل مفتش اللحوم حسب الدرجات التالية :

أ - جاود الدرجة الاولى - وهي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

ان يكون الجاد خالياً من الشطب والشروح وتعاريج السكين والتقطع ما عدا الاطراف من عند الرجل حيث يسمح بقطع صغيرة طوله على ٥ سم تبدأ على بعد ٥ سم من طرق الجلد .

ب - جاود الدرجة الثانية وهي التي تتوفر فيها الصفات التالية :

ان يكون الجلد خالياً من الشطب والشروح وتعاريج السكين ويسمح بوجود قطع او اثنين في الجلد لا يزيد طوله على ٥ سم خلاف القطوع التي بالاطراف .

ج - جاود الدرجة الثالثة وهي التي لا تتوفر فيها صفات جلود الدرجتين الاولى والثانية .

المادة ١١ - اذا اعتبر اكثر من جلد واحد من الدرجة الثالثة ، طبقاً لعملية تصنيف الجلود المبينة في المادة السابقة من هذا الفصل ، فيجوز للمجلس بناء على توصية مفتش اللحوم او طبيب الصحة او طبيب البيطرة ، وقف السلخ عن العمل مدة لا تزيد على اسبوع ، في المخالفة الاولى مع مراعاة عدد الجلود التي قام بسلخها في نفس اليوم الذي ارتكبت فيه المخالفة ، فاذا ارتكب مخالفة ثانية خلال شهر من تاريخ المخالفة الاولى جاز وقفه مدة لا تزيد على اسبوعين اما اذا وقعت مخالفة ثالثة خلال نفس المدة ، فيجوز للمجلس البلدي ان يسحب الرخصة منه نهائياً .

المادة ١٢ - يحق للرئيس ، او ممثله ، مصادرة الذبائح التي تذبح خارج مسلخ المجلس ، واللحوم التي لم تقدم للمعاينة فاذا كانت صالحة تسلم للمعاهد الخيرية والا فتحرق او تتلف .

المادة ١٣ - يحق لمفتش اللحوم ان يمنع ذبح اي رأس من المواشي لمرض او علة فيه تؤثر على الصحة العامة .

المادة ١٤ - لا يجوز نفخ الذبائح بالقم بل يجب نفخها بمفخاخ البلدية .

المادة ١٥ - لا يجوز نقل الذبائح والسقط من المسلخ الا بواسطة السيارات الخاصة التابعة للمجلس ، او بواسطة سيارات متعهد يفوضه المجلس ، وذلك بعد فحصها ودمغها بخاتم المجلس .

المادة - ١٦ يجوز للمجلس بناء على تقرير الطبيب البيطري او طبيب الصحة او موظف البلدية في المسلخ ان يوقف العمل بآية رخصة بصورة مؤقتة ، او ان يلغيتها في الحالات الآتية . -

أ - اذا رفض حاملها او اعمل القيام بأي عمل من الاعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى نظام المسلخ او بمقتضى اي تعديل له او اية احكام اضيفت اليه . او .

ب - اذا اساق او عرقل او رفض اطاعه اي امر اصدره الطبيب البيطري او طبيب الصحة او اي موظف من موظفي المجلس المفوض حسب الاصول او

ج - اذا اصيب بمرض معد او سار اثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها . او

د - اذا سبب عن قصد ضررا بالمسلخ او ناجهزته او اخل بنظامه .

المادة - ١٧ يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم مفوض من قبض الرسوم التالية عن كل رأس من الحيوانات يذبح في مسلخ المجلس قبل اخراج الذبيحة من المسلخ .

النوع	اجرة نفخ	اجرة نقل
أ - عن كل رأس من الغنم والماعز	٢٠ فلس	٦٠ فلس
ب - عن كل رأس من صغار الغنم والماعز	١٥	٤٠
ج - عن كل رأس من البقر والجاموس	٣٠	٣٠٠
د - عن كل رأس من صغار البقر والجاموس	٣٠	٢٠٠
هـ - عن كل رأس من الابل	٣٠	٤٠٠

المادة - ١٨ يستوفي عن كل رأس من المواشي يذبح في مسلخ البلدية ١٠ فلسات باسم رخصة دفعته .

المادة - ١٩ يستوفي المجلس الرسوم التالية عن زراة الحيوانات في مسلخ البلدية عن كل ليلة بعد الليلة الاولى .

(١٠) فلوس عن كل رأس من الماعز والغنم .

(٣٠) فلسا عن الحيوانات الاخرى .

١٩٦٣/٤/٢٩

الحسين بطال

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	وزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الحجابي	حسين بن ناصر
وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقام باعمال قاضي قضاء
صالح بزقان	عبد اللطيف العيناوي	أعني الحسيني	رشاد الخطيب

نظام القبان لبلدية الطفيلة المعدل

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم « ٤٠ » لسنة ١٩٦٣

نظام القبان لبلدية الطفيلة المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام القبان لبلدية الطفيلة المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

مادة ٢ - يستوفى لمنفعة البلدية مباشرة او بواسطة الملتزم رسوم قبان عن كل ما يدخل منطقة البلدية من المواد المذكورة ادناه من كل من يبيع او يتجلب هذه المواد بقصد البيع (بالجملة او بالمفرق) حسب النسبة التالية . -

فلس	دينار
٢٠	١
١٠	
٣٠	
٦٠	
٨٠	
٦٠	
٢٠	

عن كل سيارة ترك من الخشب ومشتقاته ، الجفت ، الحصر ، الفخار ، النخالة ، التبن .

عن كل مائة كيلو غرام من الحبوب والقطاني على اختلاف انواعها ومشتقاتها باستثناء الشعير والكرسة

عن كل مائة كيلو غرام من الشعير والكرسة .

عن كل مائة كيلو غرام من الفحم او البق او الكلس او الملح .

عن كل قنطار من الحطب على اختلاف انواعه .

عن كل مائة كيلو غرام من البندورة المجففة واللبن الجميد والدخان الهيشي .

عن كل مائة كيلو غرام من الزيتون والتين الجاف والزبيب .

عن كل خمسين كيلو غرام من البصل المجفف او البطاطا والفول الناشف .

هكذا من المأهل

هكذا من الله على

فلس	دينار
١٠	عن كل عشرين كيلو غرام من اللبن .
١٠	عن كل خمسين كيلو غرام من الاسمنت او السكر .
٤٠	عن كل عشرين كيلو غرام من السمن البلدي والعمل .
١٠	عن كل صندوق من المرطبات .
٢٠	عن كل قفه او تنكة من التمر او الدبس او المكبوسات على اختلاف انواعها بما في ذلك الزيتون .
٢٠	عن كل عشرين كيلو غرام من الزيت او السبرج او الجبنة .
٢٠	عن كل متر من الرمل .
٢٠	عن كل جلد من جلود الابل او البقر .
١٥	عن كل جلد من جلود النضان او الماعز .
٢٠	عن كل عشرين كيلو غرام من الصوف او الشعر او الوبر .

١٩٦٣/٤/٢٩

أخمين بن طلال

وزير التربية والتعليم والعدل حسن الكايد	وزير الاشغال العامة والمواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية والزراعة صالح المجالي	رئيس الوزراء حسين بن ناصر
وزير الصحة صالح برقان	وزير المسالية والانشاء والتعمير عبد اللطيف العنتاوي	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل امين الحسيني	وزير الاقتصاد الوطني وقائم باعمال قاضي القضاة رشاد الخطيب

نظام رسوم الملاهي في اريحا المعدل

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم « ٤١ » لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم الملاهي في اريحا المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام (نظام رسوم الملاهي العمومية في اريحا المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
- المادة ٣ - أ - يجوز لمجلس بلدية اريحا ان يفرض رسماً يعرف برسم الملاهي عن كل تذكرة تباع لحضور هو وعمومي (ما عدا دور السينما) ويستوفيه من المدير حسب الفئات التالية :
- ١ - عن كل تذكرة لا يتجاوز ثمنها ١٠٠ فلس ٥ فلسات
 - ٢ - عن كل تذكرة يتجاوز ثمنها ١٠٠ فلس ١٠ فلسات
 - ٣ - عن كل تذكرة يتجاوز ثمنها ٢٠٠ فلس ٢٠ فلساً
 - ٤ - عن كل تذكرة يتجاوز ثمنها ٥٠٠ فلس ٥٠ فلس
- ب - يستوفي رسم بمعدل ١٠٪ من مجموع ثمن التذكرة العائلية او التذكرة المشتركة او التذكرة الرسمية (الفصلية) او اية تذكرة اخرى .
- ج - يستوفي رسم شهري قدره ثمانية عشرة فلساً عن كل كرسي معد للعمل في دور السينما على ان لا يقل عدد الكراسي التي تعتبر معدة للعمل في اي دار للسينما من اجل اغراض هذا النظام عن العدد المقرر من وقت لآخر لتلك الدار من اجل اغراض جباية رسوم الخزينة
- د - تستوفي رسوم الملاهي المدرجة في البندين ١ و ٢ من الفقرة أ بواسطة طوابع يبيعهها المجلس لمديري الملاهي العمومية .

١٩٦٣/٤/٢٩

أخمين بن طلال

وزير التربية والتعليم والعدل حسن الكايد	وزير الاشغال العامة والمواصلات عاكف الفايز	وزير الداخلية والزراعة صالح المجالي	رئيس الوزراء حسين بن ناصر
وزير المالية والانشاء والتعمير عبد اللطيف العنتاوي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل امين الحسيني	وزير الخارجية رشاد الخطيب	وزير الاقتصاد الوطني وقائم باعمال قاضي القضاة

نموذج المرسوم الملكي للملكة للافريقية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية

رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ٤٢ » لسنة ١٩٦٣

نظام المساعدات والتأهيل

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦



المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام المساعدات والتأهيل لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة الوزير ايها وردت في هذا النظام ، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المادة ٣ - يقرر الوزير صرف المساعدات التقديرية او العينية للمستحقين دون غيرهم ، وذلك من المخصصات المرسومة لهذه الغاية في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القواعد والشروط التالية : -

أ - حالات الاستحقاق .

لوزير ان يخصص مساعدة متكررة لا تزيد على الثلاثة دنائير للفرد الواحد على العشرة دنائير العائلة في الشهر اذا ثبت عدم وجود مورد رزق لها او مساعدة ثابتة من مصدر آخر ، ويعتبر أي فرد له مورد يبلغ ثلاثة دنائير او أكثر شهرياً غير مستحق للمساعدة وتعتبر أية عائلة معها بلغ عدد أفرادها غير مستحقة للمساعدة اذا كان لها مسورد يزيد على العشرة دنائير في الشهر على ان تنحصر المساعدات في الفئات التالية :

١ - النساء المطلقات والمهجورات لمدة طويلة من ازواجهن شريطة ثبوت عدم اقتدار الزوج المكلف شرعاً على اعالتهن او تملز تحصيل النفقة الشرعية منه لسبب شرعي او قانوني والارامل اللواتي ليس لهن اولاد تزيد اعمارهم على الثامنة عشرة سنة وتستمر المساعدة اذا كان الاولاد لا يزالون يتابعون دراستهم او عاجزين عن العمل .

٢ - المرضى والعجزة بسبب عاهة او مرض خطير يمنع العمل .

٣ - الايتام الذين ما زالوا دون الثامنة عشرة .

٤ - الشيوخ العاجزون ممن تجاوزوا الستين من العمر .

٥ - العوائس اللواتي تجاوزن الاربعين من العمر .

ب - حالات الاحتياج الطارئة :-

لوزير ، او من يفوضه خطياً ، ان يصرف المساعدات الطارئة في الحالات التالية -

١ - حالات شرط ان لا تدفع المساعدة اذا كان بالامكان الحصول عليها من وزارة الصحة او من غيرها من المؤسسات الصحية .

٢ - حالات الوفاة ، خصوصاً وفاة معيل العائلة ، ويشترط في ذلك ان تراعى المساعدات الخاصة بحالات الوفاة التي تقدمها عادة البلديات .

٣ - حالات السفر الاضطراري بقصد اعانة طالب المساعدة او مستحقها على السفر للانضمام الى عائلته او مكان عمله او معالجته او تأهيله .

٤ - حالات الاعتقال في السجن ، وتقدم المساعدة في مثل هذه الحالات اعانة للعائلة عقب دخول معيها السجن او عند خروجه منه ، ويكون ذلك اذا وجدت هناك ضرورة خاصة لتقديم المساعدة .

٥ - حالات طارئة اخرى كالكسب الطبيعية او غيرها من النكبات المفاجئة .

٦ - ان لا تتكرر المساعدة لنفس الشخص او العائلة الا في حالات استثنائية ، بشرط ان لا تقل المدة بين صرف المساعدة الاولى وصرف المساعدة الثانية عن شهر واحد وان لا تتكرر مرة اخرى قبل مضي ستة اشهر .

ج - حالات التأهيل -

١ - يجوز للوزير ان يخصص مساعدة تقديرية كافية لغرض التأهيل الجسدي بالاضافة الى المساعدة المتكررة على ان لا تستمر المساعدة المتكررة أكثر من عام واحد .

٢ - يجوز للوزير ان يخصص مساعدة تقديرية للتأهيل المهني ، كما يجوز له ان يستبدل اية مساعدة تقديرية متكررة بدفعة واحدة لنفس الغاية .

د - الحالات الاستثنائية .

يجوز للوزير في حالات استثنائية خاصة ، عندما يثبت له الاحتياج للمساعدة وتكون هناك اعتبارات خاصة ، من منزلة سابقة ، او خدمة عامة ان يصرف المساعدات المتكررة للأفراد والعائلات في اضييق نطاق وعلى النحو التالي -

١ - ان لا تزيد المساعدة للفرد الواحد على سبعة دنائير في الشهر .

٢ - ان لا تزيد المساعدة للعائلة مهما بلغ عدد افرادها على خمسة عشر ديناراً في الشهر .

اما المساعدات التي تزيد قيمتها على المبالغ السالفة فيعود امر تخصيصها الى مجلس الوزراء .

هكذا من التأهيل

المادة ٤ - لا تصرف اية مساعدة الا بعد اتمام الاجراءات التالية :

- أ - اعداد تقرير اجتماعي على نموذج مقرر عن حالة طالب المساعدة من قبل موظف مختص .
- ب - يقوم مدير المكتب اللوائي المسؤول بتدقيق التقرير ووضع التوصية المناسبة .
- ج - يقوم وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل او من ينيبه بتقديم تنسيبه الى الوزير على ضوء توصية الموظف المختص في الوزارة .
- د - يقرر الوزير نوع المساعدة ومقدارها .

المادة ٥ - يكلف طالب المساعدة بتقديم الوثائق الثبوتية اللازمة التي تطلب منه الا اذا ثبت استحالة او تعذر الحصول عليها ، وفي حالة تخلفه عن تقديمها لا ينظر بطلبه .

المادة ٦ - يلغى نظام المساعدات للفقراء والمحتاجين رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ وكافة التعديلات التي طرأت عليه .

١٩٦٣/٤/٢٩

أحمد بن طلال

وزير	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
الزربية والتعليم والعدل	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الحياي	حمين بن ناصر
وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	رشاد الخطيب

نظام معاملة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي رقم (١) لسنة ١٩٥٩ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣

نظام معاملة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية

الصادر بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي رقم (١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - ٢ - يسمى هذا النظام نظام معاملة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٣ .

ب - تسرى احكام هذا النظام على جميع الضباط والافراد المستخدمين في القوات المسلحة الاردنية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

أ - الضباط - كل من حاز على رتبة ضابط برادة ملكية سامية .

ب - الفرد - كل ضابط صف او جندي مستخدم بفتح السدال برقم عسكري في القوات المسلحة الاردنية النظامية .

ج - المستشفى - كل مستشفى عسكري موجود حاليا او سيقام في المستقبل لغايات هذا النظام .

د - مركز طبي - المراكز الطبية والعيادات الطبية العسكرية الموجودة حاليا والتي ستقام مستقبلا لغايات هذا النظام .

هـ - العائلات - وتشمل الاشخاص اللذين يعيلهم الضابط او الفرد ويعتمدون في امور معيشتهم عليه وهم : - الزوجة او الزوجات والابناء القصر والاب والام والاخوة والاختوات اذا كانوا عاجزين عن اعالة انفسهم .

و - المعالجة - هي ما يقدم او ما يمكن تقديمه من فحوصات سريرية وعيانية او فحوصات وعلاجات خاصة ، او عمليات جراحية كما تشمل الولادة والعناية بالحامل والطفل وغير ذلك ضمن الامكانيات المتوفرة لغايات هذا النظام ، ولا يشمل ذلك اية معالجة خارج نطاقه محليا او خارج البلاد .

المادة ٣ - تشكل لجنة دائمة للإشراف على غايات هذا النظام وتنفيذه وتعرف بالهيئة التنفيذية الدائمة لنظام معالجة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية - وتتألف كالتالي :

- أ - مساعد القائد العام للقوات المسلحة الاردنية - الادارة رئيسا
- ب - مدير المرتب
- ج - مدير الخدمات الطبية الملكية
- د - مدير الاوازم العام
- هـ - المدير المالي
- و - مدير التخطيط والتنظيم
- ز - مدير الهندسة العام
- ح - المشاور العدلي

المادة ٤ - ترتب الواجبات التالية على الهيئة المؤلفة بموجب المادة (٣) :

- أ - تعيين مكترير لهذه الهيئة وتحديد صلاحياته وواجباته من ذوى الخبرة في الاعمال الادارية المتعلقة بشؤون الخدمات الطبية والمستشفيات .
- ب - انتداب احد افراد القباط الحقوقين في الجيش لتمثيل الهيئة امام القضاء وكافة النواحي القضائية لغايات هذا النظام .
- ج - تعيين مواعيد الاجتماع بصورة دورية بتنسيب من الرئيس .
- د - تمويل هذا المشروع وإيجاد مصادر مادية للخروج به الى حيز الوجود ووضع موازنة خاصة للاستمرار فيه وكيفية التصرف بها .
- هـ - استملاك الاراضي الضرورية بدل المثل لاقامة المنشآت والابنية اللازمة للمشروع واستئجارها واستملاك عقارات بدل المثل واستئجارها مع وضع نظام لهذه الغاية وتعيين موعد تقريبي لانجاز هذا المشروع .
- و - تأمين العلاجات والمهمات الطبية والاوزام المختلفة مع تأمين السرعة والكفاءة لغايات هذا النظام .
- ز - تأمين الاطباء والمرضى والمرضات وكافة الموظفين اللازمين للقيام بخدمة هذا المشروع على اكل وجه ، وعلى ان يتم ذلك بإشراف مدير الخدمات الطبية الملكية وبتوصياته .
- ح - القيام بوضع تعليمات وأوامر داخلية للهيئة التنفيذية تبين صلاحيات الرئيس والاعضاء وواجباتهم .
- ط - اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنظيم كشوفات الاشخاص الذين يستفيدون من هذا المشروع .
- ي - النظر في شأن دفن الموتى ومجهزهم .

المادة ٥ - يحق للهيئة المشار اليها بالمادة (٣) القيام بما يلي :

- أ - لرئيس الهيئة ان يطلب عقد الاجتماعات الطارئة .
 - ب - يحق للهيئة استخدام اشخاص مدنيين للعمل بهذا المشروع بصورة دائمة او مؤقتة .
 - ج - يحق لمدير الخدمات الطبية الملكية اعارة اطباء عسكريين لغايات هذا النظام كلما دعت الحاجة الى ذلك مقابل ٢٥ ٪ من مجموع الراتب اذا اشتغلوا يوميا وفي اوقات فراغهم في هذا المشروع
 - د - تعيين رواتب المدنيين المعيّنين في (المشروع) بتوصية مدير الخدمات الطبية الملكية .
 - هـ - تخصيص مبلغ خمسين دينارا لمدير الخدمات الطبية الملكية للتصرف فيه دون الرجوع الى الهيئة كما ويجدد تلقائيا بعد تقديم القوائم الرسمية التي تبين كيفية اتفاق المبلغ .
 - و - تعيين رسوم المعالجة والاشتراك وتعديلها او إلغاؤها حسب مقتضيات الظروف بتوصية عن مدير الخدمات الطبية الملكية .
 - ز - تطبيق القوانين والانظمة السارية المفعول للقوات المسلحة الاردنية على الاطباء .
 - ح - لمدير الخدمات الطبية الملكية او من ينوب عنه ان يفرض عقوبة الطرد من المستشفى او المركز الطبي على كافة المرضى الذين يخالفون التعليمات والاورام والانظمة السارية المفعول اذا كانت صحتهم العامة تسمح بذلك .
 - ط - إلحاق اطباء عسكريين بالمشروع بتوصية من مدير الخدمات الطبية الملكية ويقصد التمرين دون مكافأة .
 - ي - يجب توفر حضور ثلثي اعضاء الهيئة التنفيذية على الاقل لاكمال النصاب القانوني وتتخذ القرارات من قبل الهيئة بأكثرية الاصوات وفي حالات تساويها يكون الرئيس صوته مرجحا .
- المادة ٦ - يعتبر الاشتراك الزاميا لكل ضابط وفرد في القوات المسلحة الاردنية النظامية بما في ذلك كل من يتقاضى راتبا من افراد الحرس الوطني العاملين اثناء خدمتهم الفعلية على ان يحسم من راتب كل مشترك مبلغ خمسمائة فلس شهريا اعتبارا من ١٩٦٣/٤/١ . بواسطة فرع المدير المالي في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ويرصد لحساب خاص في احد المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية لغايات هذا النظام .
- المادة ٧ - تعين الهيئة التنفيذية اماكن المستشفيات في المملكة الاردنية الهاشمية في كل منطقة حسب الحاجة وبالتدريج .
- المادة ٨ - تسلم بطاقة خاصة بلون معين لعائلات الضباط وبلون آخر لعائلات الافراد يبين فيها اسم المتفع ودرجة قرابته من المشترك كما ويذكر فيها اسم ورقم ورتبة المشترك وصورة المتفع الشمسية عدا الاطفال الذين هم دون الخامسة .
- المادة ٩ - تحفظ هذه البطاقة في وحدات القوات المسلحة الاردنية المختلفة وتصدر لافراد العائلة بعد التثبت من صحة المعلومات المقدمة عن المشترك والمتفع من قبل قائد الوحدة وحسب التعليمات التي ستوضع لتنفيذ غايات هذا النظام .

هكذا من الله على

المادة ١٠ - عند دخول المستشفى يعامل المتفجع بالنسبة للدرجات المبينة بالتسعيره المرفقة في الملحق (أ) والتي تعتبر جزءاً متمماً لهذا النظام وتستوفى رسوم عن المعالجة كما هو مذكور في التسعيرة وتضاف الاموال المحسنة من هذه المصادر الى الرصيد العام .

المادة ١١ - الاطراف والاجهزة الاصطناعية تقدم حسب تكاليفها .

المادة ١٢ - يتم نقل المرضى من المركز الطبي الى المستشفى او من مستشفى الى آخر حسب الازوم الطبي وبواسطة سيارات الاسعاف للمشروع حسب اماكنياته وتوفرها .

المادة ١٣ - لقائد العام للقوات المسلحة الاردنية بتنسيب من مدير الخدمات الطبية الملكية اصدار التعليمات والاولم اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٣/٤/٢٤

احسين بن طسلا

وزير التربية والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والمدلية	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح المجالي	حسين بن ناصر

وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح بركان	عبد اللطيف العنبتاوي	أمن الحسيني	رشاد الخطيب

الملحق رقم (أ)

فلس	دينار	١ - المعالجات العامة :
١٠٠		١ - العيادة الخارجية
٢٥٠		٢ - فحص نظر لوصف النظارات
٥٥٠		٣ - المعالجات الحكه
مجانا		٤ - المراجعة بطلب من الطبيب المعالج

فلس	دينار	٢ - العمليات الجراحية :
٤٠٠		عمليات جراحية بالعيادة الخارجية مع الفيارات
٣		العمليات الجراحية الصغرى
٧		العمليات الجراحية الكبرى
٣		عمليات الولادة
٧		عمليات الولادة القيصرية

فلس	دينار	٣ - الصور الشعاعية التي تحتاج الى ادوية :
٥٠٠		للتاوين كالمعدة والمرارة
٢٥٠		الصور الشعاعية البسيطة

فلس	دينار	٤ - الفحوصات المخبرية العادية :
٢٠٠		الزراعة المخبرية
٢٥٠		الزراعة مع الحساسية
١٠٠		التحاليل الحيوية
٢٠٠		الفحوصات المصلية

هكذا من الأشهر

٥ - الإقامة في المستشفى :

١ - عائلات الأفراد من جندي الى وكيل :

أ - في الدرجة الثانية يدفع المشترك عن المتفجع ثمن بدل الارزاق يضاف اليها اثمان العلاجات والفحوصات المخبرية والصور الشعاعية والعمليات الجراحية كما هو مبين باعلاه .

ب - في الدرجة الاولى يدفع المشترك عن المتفجع ما ذكر في البند (أ) ويضاف مبلغ (١٥٠) فلس يوميا .

٢ - عائلات الضباط :

أ - الدرجة الثانية كما هو الحال في الدرجة الاولى لعائلات الافراد .

ب - الدرجة الاولى يدفع المشترك عن المتفجع ثمن بدل الارزاق يضاف لما تضمن العلاج والفحوصات المخبرية والصور الشعاعية الخ . . . مضاف له مبلغ (٤٠٠) فلس يوميا .

ج - الدرجة الخصوصي :

ثمن بدل الارزاق مع تكاليف العلاجات والمعالجة مضاف اليها مبلغ دينار يوميا .

٦ - معالجة الأسنان :

فلس	دينار
٥٠٠	
١٠٠	
٥٠٠	
٧	
١٠٠	
١٠٠	
٥	
٥٠٠	
٥٠٠	
٥٠٠	
٥٠٠	
٢	
٢٠٠	
ثمن التكاليف	

تقليم جميع الأسنان

قلع السن او اكثر بجلسة واحدة

جراحة صغرى في الفم

جراحة كبرى في الفكين

صورة شعاعية صغرى

حصوة فكه او بورسلي

تركيب طقم كامل

تصليح القطعة

اضافة السن الاصطناعي

تركيب جزئية اسنان

ازالة الرواسب وصيانة الفم

معالجة التهابات الفم واللثة والجراحات السنية

معالجة التهابات اللب مع الحشوة

الاجهزة السنية المعدنية

نظام المكافآت والتعويضات

بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الجامعة الاردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٥/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣

نظام المكافآت والتعويضات

لاعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية

∞∞∞

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المكافآت والتعويضات لاهضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة « اعضاء هيئة التدريس » الواردة في هذا النظام اعضاء هيئة التدريس الذين يتفرغون كليا للعمل في الجامعة الاردنية ولا تشمل الاعضاء الذين يقومون بالتدريس بعض الوقت بصورة مضافة الى اعمالهم خارج الجامعة سواء اكانوا اردنيين او غير اردنيين .

المادة ٣ - يستحق جميع اعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية مكافأة مقدارها مرتب شهر عن كل سنة من مدة عملهم بالجامعة تحسب على اساس مرتب آخر شهر لكل سنة . وتحسب اجزاء السنة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة وتصرف هذه المكافأة لعضو هيئة التدريس عند تركه العمل في الجامعة الاردنية ، الا في حالة اخلاله باي شرط من شروط العقد المبرم بينه وبين الجامعة فلمجلس الجامعة ، في هذه الحالة ، الحق في حرمان العضو من مكافأته .

المادة ٤ - في حالة وفاة عضو هيئة التدريس يصرف لورثته ما يستحقه من مكافأة واذا كانت الوفاة ناتجة عن طبيعة عمله مباشرة ودون اهمال منه يصرف للورثة - بالاضافة الى المكافأة - تعويض مقداره مرتب سنة كاملة على اساس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو .

المادة ٥ - يتقاضى عضو هيئة التدريس بسبب المرض بناء على تقرير اللجنة الطبية العليا ، مرتبه كاملا مع العلاوات عن الشهور الاربعة الاولى من بدء انقطاعه عن العمل لمرضه ، ثم نصف مرتبه مع نصف العلاوات عن كل شهر من الشهور الاربعة التالية . فاذا لم يتم شفاؤه يفصل عن عمله وتصرف له استحقاقاته من المكافأة .

ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من تاريخ انقطاع عضو هيئة التدريس عن وظيفته ولا يتمتع عضو هيئة التدريس بهذه الحقوق أكثر من مرة واحدة خلال ثلاث سنوات .

المادة ٦ - في حالة اصابة عضو هيئة التدريس في حادث بسبب عمله في وظيفته اصابة تجعله يحكم المقعد ، او عاجز عن اعادة نفسه بنفسه دون معونة غير ، يصرف له تعويض بمقداره مرتب سنة كاملة على اساس اخر مرتب تقاضاه بالاضافة الى ما يستحقه من مكافآت عن مدة عمله .

المادة ٧ - في حالة اصابة عضو هيئة التدريس في حادثة بسبب وظيفته اصابة تسبب له عاهة غير مقعدة عن مواصلة عمله في الجامعة يصرف له تعويض بنسبة مئوية من مرتب آخر سنة واحدة تساوي نسبة الضرر السليم يلحقه حسب قرار اللجنة الطبية .

١٩٦٣/٥/٨

الحسين بن طلال

وزير الريسة والتعليم	وزير	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
والعدل	الاشغال العامة والمواصلات	والزراعة	ووزير الدفاع
حسن الكايد	عاكف الفايز	صالح الخالي	حسين بن ناصر

وزير	وزير	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني
الصحة	المالية والانشاء والتعمير	والشؤون الاجتماعية والعمل	وقائم باعمال قاضي القضاة
صالح برقان	عبد اللطيف العنباوي	أمين الحسيني	رشاد الخطيب

نظام رقم ١ لسنة ١٩٦٣

نظام مؤسسة الاقراض الزراعي

صادر بالاستناد الى المادة (٢٩) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣



الباب الاول - تعريف الاصطلاحات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي .

ب - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي .

ج - تعني كلمة (مدير عام) مدير عام المؤسسة ورئيس المجلس .

د - تعني كلمة (عضو) عضو المجلس .

هـ - تعني عبارة (نائب المدير العام) نائب مدير عام المؤسسة

و - تنصرف لفظة القروض الى جميع القروض التي تصدرها المؤسسة بقصد التطوير والتحسين الزراعي ، والامور الاخرى المتعلقة بها .

الباب الثاني - مجلس الادارة

المادة ٣ - أ - يجتمع المجلس في رئاسة المؤسسة بدعوة من المدير العام مرة واحدة كل ثلاث اشهر على الاقل ، وكما رأى المدير العام ضرورة لانمقاده او اذا تقدم اربعة اعضاء بطلب خطي الى الرئيس لدعوة المجلس .

ب - يكون نائب المدير العام اميناً لسر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ويكون مسؤولاً عن حفظ سجل وقائع جلسات المجلس .

ج - يكون نائب المدير العام مسؤولاً عن تنظيم وقائع الجلسات التي يعقدها المجلس وتوزيع الوقائع على الاعضاء وتعتبر نهائية بعد توزيعها بأسبوع الا اذا ورد من اي عضو من اعضاء المجلس اعتراض عليها .

د - يراقب المدير العام تنفيذ قرارات المجلس .

هـ - يعين المدير العام كاتباً للجلسات .

و - يعطى لكل عضو من الاعضاء الحكوميين ، باستثناء المدير العام ونائبه ، مكافأة سنوية قدرها مائة ومائون ديناراً .

ز - يعين المجلس بقرار المكافأة السني تدفع لكاتب الجلسات واكمل عضو من اعضاء لجان القروض المركزية او الفرعية او اللجان الاخرى .

المادة ٤ - يفقد عضو المجلس عضويته .

أ - اذا اصبح عاجز عن القيام بعمله بقرار من اللجنة العليا في الحكومة .

ب - اذا حكم عليه بجناية او جنحة اخلاقية .

ج - اذا استقال من منصبه او فقد جنسيته الاردنية او حقوقه المدنية .

د - اذا تخلف اربع مرات متتالية عن حضور الجلسات دون ان يبدي عذراً أو اذا عبر المجلس عذره غير مقبول .

هـ - اذا اشترى مباشرة او بالواسطة الاموال التي تعرض للبيع بالنسبة عن المؤسسة او من قبلها ، ولا يجوز في هذه الحالة اعادته انتخابه .

و - اذا لم يدفع دينه للمؤسسة ع - نسحقاقه . ولم يجمل .

المادة ٥ - اذا وجدت مصلحة لاحد الاعضاء في قضية معروضة على المجلس وجب عليه اشعار المجلس بذلك وبلون اشعاره في محضر الجلسة ولا يخفى له الاشتراك في مناقشات تلك القضية على الرئيس ان يكلفه بالاستحباب من الجلسة مؤقتاً حتى يبت في تلك القضية ثم يدعى لحضور الجلسة .

المادة ٦ - اذا انسحب احد الاعضاء من الجلسة لاي سبب كان . ونجح عن انسحابه فقد ان الاكثية المطلقة تؤجل الجلسة . ويطلب الرئيس في هذه الحالة الى العضو المنسحب بيان اسباب انسحابه خطياً ويعرض جوابه على المجلس في الجلسة التالية ليحيط رأيه فيه .

المادة ٧ - لا تترتب اية مسؤولية على المجلس او المدير العام او نائبه او اى عضو من اعضاء المجلس من جراء اى عمل تم وفقاً لقانون المؤسسة والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٨ - يجوز للمجلس ان يؤلف لجنة او اكثر للقيام باى امر يعهد به اليها وتحدد صلاحيات هذه اللجان بقرار .

المادة ٩ - يحدد المجلس الحد الاعلى لقيمة القروض التي يجوز للجان الاقراض المركزية والفرعية اصدارها للمزارعين .

الباب الثالث - الاقراض

أ - لجان الاقراض

المادة ١٠ - أ - تشكل لجنة اقراض مركزية في رئاسة المؤسسة تتألف من : -

١ - المدير العام او نائبه .

٢ - مساعد نائب المدير العام .

٣ - رئيس قسم الاقراض او اى موظف ينتدبه المدير العام .

٤ - ممثل للمزارعين يعينه المجلس من قائمة يقدمها المدير العام .

ب - تؤخذ قرارات هذه اللجنة بالاكثرية المطلقة وغند تساوي الاصوات يكون للمدير العام او نائبه صوت مرجح .

المادة ١١ - أ - تشكل لجان اقراض لوائية او قضائية في الفروع تتألف من : -

١ - مدير الفرع او اى موظف ينتدبه المدير العام من موظفي المؤسسة .

٢ - الموظف الرئيسي المختص بالشؤون الزراعية في وزارة الزراعة في اللواء او القضاء .

٣ - ممثل للمزارعين في اللواء او القضاء يعينه مجلس الادارة من قائمة يقدمها المدير العام .

ب - تؤخذ قرارات هذه اللجان بالاكثرية المطلقة .

المادة ١٢ - أ - تقدم جميع طلبات القروض الى مدراء الفروع المختصين ، وبعد استكمال الشروط المقررة تحال الى لجان الاقراض لبحثها واصدار القرار الذي تستصوبه بشأنها .

ب - اذا رادت قيمة القرض عن الصلاحية المحولة الى اللجنة واذا لم يحرز القرار الاكثية المطلقة او رفض ، يرفع الطلب المختص بذلك القرض مع توصي لجنة الاقراض الى اللجنة المركزية للبت فيه .

ج - تسجل قرارات اللجان الفرعية في سجل خاص وترفع نسخ عن كافة القرارات الى المدير العام .

د - تخضع جميع قرارات اللجان الفرعية لموافقة المدير العام .

ب - القروض

المادة ١٣ - أ - لا تصدر المؤسسة منحاً منها كان نوعها ، او اية قروض يراد استعمالها في تسديد ديون المزارعين او تسويتها او لشراء او انشاء دور السكن ، (باستثناء المباني الضرورية لسكن المزارع وتأمين اعماله وحفظ آلاته وحاصلاته وايواء حيواناته) او لاية مقاصد تجارية .

ب - لا يجوز للمدير العام ونائبه و اى موظف من موظفي المؤسسة يزيد راتبه الاساسي على خمسين ديناراً ان يقترض من المؤسسة او يكفل احد المقرضين .

ج - تصدر المؤسسة القروض للمشاريع الزراعية المنتجة ، وبخاصة ما يهدف منها الى احياء الاراضي الزراعية وشراؤها واصلاحها ، كالتجدير والحراثة العميقة ، والقلاية ، ومشاريع الري والصرف وغرس الاشجار وزراعة الخضار ومحاصيل العلف والحبوب والمحاصيل الصناعية ، وتربية الحيوانات المنتجة والدواجن والتحل والاسماك وكل ما يؤول الى زيادة الثروة الحيوانية والتوسع الزراعي .

د - يجوز للمؤسسة ان تصدر قروضا لتحسين وانشاء الصناعات الزراعية على ان يحدد المجلس تلك الصناعات بقرار .

هـ - تخضع جميع القروض التي تصدرها المؤسسة لاشرافها ومراقبتها الفعالة بحيث تتأكد باستمرار من ان القروض قد صرفت في الغايات المحددة لها .

و - تقوم المؤسسة ، تحقيقاً لاهدافها ، بالاعمال التالية : -

١ - تصدر قروضا متوسطة وطويلة الاجال للأفراد والجماعات الزراعية .

٢ - تصدر القروض القصيرة الاجل بواسطة الائتماد التعاوني المركزي للجمعيات التعاونية الزراعية حسب الاسس والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المدير العام والاتحاد التعاوني ويقرها المجلس .

٣ - تعطى القروض المتوسطة الاجل لمدة لا تتجاوز العشر سنوات ويراعى بقدر الامكان في مدة القرض ، حياة المشروع ، وتعطى هذه القروض للغايات التالية : -

أ - شراء الآلات والادوات اللازمة للاستثمار والتطور الزراعي .

ب - شراء وغرس الاشجار .

ج - شراء الحيوانات والادوات الضرورية للرعاية .

د - انشاء مزارع تربية الابقار لانتاج الالبان ، وانشاء او تحسين مزارع الدواجن ، وتربية النحل والاسماك ، وكل ما يرمي الى زيادة الثروة الحيوانية .

هـ - تحسين الاراضي واصلاحها بما في ذلك التجدير والقلابة .

و - مشاريع الري الصغيرة وشراء المحركات والمضخات والتجهيزات الاخرى اللازمة لها .

ز - انشاء الاقنية وخزانات الري وحفر الآبار لجمع مياه الامطار .

٤ - تعطى القروض الطويلة الاجل لمدة لا تتجاوز العشرين سنة ، ويراعى بقدر الامكان ، في مدة القرض حياة المشروع ، وتصدر للغايات التالية .

أ - انشاء الابنية الضرورية لسكن المزارع وتأمين اعماله وحفظ آلاته وابواب حيواناته .

ب - مشاريع الري الكبيرة التي تشمل ستة مزارعين او اكثر .

ج - المشاريع الصناعية الزراعية والتسويق وما يتعلق بها .

د - شراء الاراضي لصغار المزارعين او المزارعين الذين لا يملكون ارضاً .

الباب الرابع - تحصيل مطالب المؤسسة

المادة ١٤ - أ - ان جميع مطالب المؤسسة واجبة الاداء ولا تبرأ ذمة المدين إلا من تاريخ قيد المبلغ المدفوع في سجلات المؤسسة (كما ان الدفعات المؤداة لصناديق الدوائر الرسمية والبنوك لحساب المؤسسة تبرى ذمة المدين تجاه المؤسسة من تاريخ الدفع لتلك الصناديق) وفي حالة عدم الدفع بتاريخ الاستحقاق تحصل ديون المؤسسة بما في ذلك الديون السابقة المحالة اليها ، وفقاً لاحكام قانونها وانظمتها النافذة ، وقانون تحصيل الاموال الاميرية .

ب - ترسل المؤسسة اشعاراً الى المدين قبل شهرين على الاكثر من موعد استحقاق القسط ، بوجوب الاداء ، على ان عدم قيام المؤسسة بهذا الاجراء لا يكون علماً للمقرضين في عدم الدفع كما انه لا يؤخر التحصيل عند الاستحقاق واتخاذ الاجراءات للتحصيل .

ج - اذا لم يدفع المدين للمؤسسة القسط المستحق والفوائد المترتبة عليه حين الاستحقاق ، ولم تجر تسوية مناسبة يوافق عليها المدير العام او من يفوضه ولم يجهل ، تصبح الاقساط جميعها مستحقة الاداء وتباشر المؤسسة فوراً بمعاملة التحصيل من اموال المدين او الكفيل او كليهما ولها الخيار في اتباع أي من الطرق القانونية التي تراها اضمن وأسرع للتحصيل .

المادة ١٥ - أ - اذا تأخر المدين او الكفيل عن الدفع لصندوق المؤسسة في تاريخ الاستحقاق فللمؤسسة ان تحصل مطالبتها بواسطة موظفيها او جياتها او غيرهم من مأموري التحصيل المفوضين من قبلها ، وتم التحصيلات بموجب ابصال رسمي من دفتر مقرر له ارومة وارقام متسلسلة يعطى من الموظف المستلم للدافع لقاء كل دفعة ويعاقب المخالف وفقاً لاحكام قانون العقوبات

ب - لا تبرأ ذمة الدافع تجاه المؤسسة من المبالغ التي دفعها لموظفيها او جياتها او لمأموري التحصيل المفوضين ما لم يثبت الدفع بابصال رسمي مستوفى للشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ١٦ - ب - ان رفع اشارة الحجز عن تأمينات المدين الذي يدفع دينه واعادة الاسناد والوثائق المتعلقة بمعاملة القرض اليه ، لا تحول دون مطالبة بما قد يظهر عليه من دين نتيجة تدقيق الحساب القطعي فيما بعد ، وللمؤسسة ان تضع اشارة الحجز الجبري على امواله واموال كفيله المنقولة وغير المنقولة وتحصيل المبلغ بالطريقة التي تحصل بها ديونها ، كما ان المؤسسة ملزمة بدفع المبالغ المحصلة زيادة عن الدين الى من سددت عن ذمته ، مديناً كان او كفيلاً .

المادة ١٧ - أ - تنذر المؤسسة بواسطة موظفيها وجياتها ومأموري التحصيل المفوضين من قبلها ، المدين او الكفيل او ورثتها في حال وفاتها بتأدية جميع المبالغ المستحقة خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه او من تاريخ تعليق الانذار في مكان عام في بلد المدين او كفيله او ورثتها او من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او في احدى الصحف المحلية .

ب - عند انقضاء العشرة ايام المنصوص عليها في الفقرة السابقة يطلب مدير الفرع الى الحاكم الاداري ان تتخذ لجنة تحصيل الاموال الاميرية قراراً بحجز وبيع اموال المدين وكفيله ، من اي مصدر كانت ، المنقولة منها وغير المنقولة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية ، وبالحال القرار الى فرع المؤسسة المختص لتنفيذه من قبل موظفي المفوضين وتلاحق المؤسسة تحصيل الدين ببيع الاموال المحجوزة بالزايدة العلنية خلال اسبوع واحد يلي صدور قرار الحجز والبيع ، اما في حالة ما اذا كانت الاموال موضوعة تأميناً للدين عند الاقراض لصالح المؤسسة فللمؤسسة ان تباع تلك الاموال من قبلها بعد مرور مده الانذار وتتبع في ذلك الاسس والقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الاجراء .

ج - تستوفى المؤسسة مطالبها من بدل البيع فوراً بعد البيع ودون حاجة لاية معاملة اخرى او مراجعة الحاكم .

د - اذا احيلت الاموال غير المنقولة بنتيجة المزايدة العلنية على المؤسسة يستغنى لمصلحة المدين عن معاملة وضع اليد عليها ويكتفى بقيود دائرة التسجيل وعلى دوائر التسجيل ان تعطي المؤسسة سندات تسجيل بما يفوض اليها حسب سجلها .

هكذا من الأصول

الباب الخامس - الأرباح والخسائر

المادة ١٨ - تتكون أرباح المؤسسة غير الصافية من المبالغ المحصلة خلال السنة ، الناشئة عما يلي .

- أ - فوائد القروض .
- ب - فوائد النقود المودعة في البنوك والمؤسسات المالية .
- ج - أرباح السندات المالية .
- د - الأرباح الناتجة عن بيع الاوازم والآلات الزراعية .
- هـ - الأرباح الناتجة عن بيع او استغلال الاموال غير المنقولة التي فوضت الى المؤسسة .
- و - الواردات المختلفة .
- ز - الامانات التي لا يطالب بها أصحابها خلال خمس سنوات من تاريخ تليغهم بوجودها وفي حالة ما اذا كانوا مدينين للمؤسسة فتنقل لحسابهم .

المادة ١٩ - تتكون خسائر المؤسسة خلال السنة بما يلي : -

- أ - بدل اطفاء قيم الاموال المنقولة وغير المنقولة .
- ب - فوائد الودائع والسندات المالية .
- ج - الخسائر الناتجة عن بيع الاموال غير المنقولة المفوضة للمؤسسة .
- د - الخسائر الناتجة عن بيع الاوازم والآلات الزراعية وغيرها .
- هـ - اية خسارة اخرى .
- و - النفقات العامة للإدارة (رواتب ، نفقات ، تعويضات ، الخ ..)
- ز - المبالغ المخصصة للقروض المشكوك في تحصيلها .

الباب السادس - مواد عامة

المادة ٢٠ - يضع المدير العام التعليمات المفصلة للقانون والنظام وقرارات مجلس الإدارة ، والاسس الحسابية والدقار الواجب استعمالها والاجراءات التي تضمن صرف القروض ومراقبتها للتأكد من استثمارها بطرق علمية سليمة وكل ما يهدف الى تنظيم سير الاعمال في الرئاسة والقروع .

المادة ٢١ - يقدم المدير العام الى مجلس الإدارة تقريراً سنوياً يتضمن الموازنة العمومية والحسابات الختامية لكل سنة مالية وما حققته المؤسسة من الاعمال والاهداف التي اسست من اجلها وبعد تدقيق هذا التقرير وتصلية من مجلس الإدارة ترفع نسخ منه الى رئيس الوزراء ، ويرزود المدير العام المجلس ، حين الطلب بميزان مراجعة ، وموازنة عمومية واية بيانات اخرى تتعلق باعمال المؤسسة كقوائم الديون المقرضة ، والديون غير المسددة وتواريخ استحقاقها .. الخ .

المادة ٢٢ - لا يجوز للحكومة ان تصدر اي قرار بتأجيل ديون المؤسسة كلياً او جزئياً .

المادة ٢٣ - لا تحجز المبالغ التي تقرضها المؤسسة الى المزارعين .

المادة ٢٤ - يشترط في المقرض والكفيل ان يكونا عاقلين وبالغين من الرشد عند الاقراض (اي الثامنة عشرة بالتقويم الشمسي) وان لا يكونا محجوراً عليهما ، ولا يجوز اقراض من هو تحت الوصاية او الولاية .

المادة ٢٥ - تقطع معاملات التنفيذ والتعقيب مرور الزمن .

المادة ٢٦ - اذا اعمل موظف المؤسسة المسؤول اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل مطالب المؤسسة وتعقبها بحيث دخل اي مبلغ منها في حكم التقادم فبضمن السبب تلك المطالب وتعتبر سلفة شخصية عليه تسترد من رواتبه وامواله واموال كفيله المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٢٧ - يلغى نظام مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٩ وجميع التعديلات التي ادخلت عليه .

١٩٦٣/٥/٩

امين عام	وكيل	نائب المدير العام	المدير العام
مجلس الاعمار بالوكالة	وزارة الزراعة	وامين سر المجلس	ورئيس مجلس الادارة
محمد خلف	سامي ايوب	ابراهيم كهيبي	محمد عوده القرعان

عضو	عضو	عضو رئيس	مدير
الائتلاف التعاوني المركزي	الاتحاد التعاوني المركزي	الاتحاد التعاوني المركزي	الاراضي والمساحة
كريم الحجابي	رفيق عبدالرزاق	حسني الراشد الغزاعي	صبيحي الحسن

هذا من الأعمال